مجلة كليّة

الدعوة الإسلامية

العدد الرابع عشر
1997

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1427 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1997 أفرنجي

المذهب المالكي بالقيروان
بين الذب والإثراء

أ. عز الدين بن زغيبة
باحث بجامعة الزيتونة

أولاً: تمسك القيروانيين بالمذهب المالكي:

إن المتتبع لتاريخ الفتح الإسلامي للمغرب العربي وكيفية انتشار مذهب الإمام مالك به يمكنه أن يخلص إلى جملة من العوامل التي يمكن اعتبارها أسباباً مباشرة وغير مباشرة في تمسك القيروانيين بمذهب الإمام مالك نذكر منها:

1 ـ تتلمذ أهل القيروان على يد الصحابة وفقهاء التابعين سواء الوافدين عليهم أو الذين اجتمعوا بهم في مكة والمدينة وغيرهما. والبعثة العلمية التي أرسلها عمر بن عبد العزيز لتفقيههم جعلت منهم أناساً متمسكين بنصوص الكتاب والسنة بعيدين عن الجدل والتأويل وإعمال الرأي.

2 ـ إن طبيعة القبائل البربرية المتسمة بالتمرد السياسي وظهور الفرق الضالة

وانتشار البدع واشتعال الثورات المتتالية والمتلاحقة التي تحرّك خيوطها الفرق الضالة زادت أهل إفريقية عزماً وتصميماً على التمسك بالمنهج الذي ورثوه عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم.

3 ـ تكوّن المذاهب الفقهية وتخلف المدن المغربية عن ذلك وعلى رأسها القيروان مما شكل حافزاً قوياً لدى أبنائهم، وسرى في نفوسهم عزم على الالتحاق بها، امتد بين طرفي المغرب ـ إفريقية والأندلس ـ فتكون بين المغربين القاصي والداني حركة مباركة دفعت بطليعة من الشباب المحدثين والفقهاء الذين تكونوا بالمغرب إلى أن ينفروا إلى المشرق ضاربين أكباد الإبل في طلب العلم[1].

وقد تزامنت هذه الحركة المباركة وذيوع صيت مالك في البلاد الإسلامية، وشيوع منهجه الذي ينبذ الجدل والتأويل، ويرفض الخوض في الرأي الذي لا يستند إلى دليل، فكان لهذا المنهج أثر كبير في نفوس الأفارقة لتطابقه مع المبادىء التي ورثوها عن الصحابة وفقهاء التابعين وغيرهم من أفراد البعثة العلمية.

وانطلاقاً من هذه العوامل تشكلت حلقة الوصل الأولى بين القيروانيين والمذهب المالكي، وذلك عندما حطّ وفد من أبناء القيروان الرحال بالمدينة قاصداً حلقات الإمام مالك للتتلمذ عليه وحمل علمه إلى من هم في انتظارهم من أبناء القيروان ومن حولها من أهل القرى. وممّن كان ضمن الوفد علي بن زياد، وعبد الله بن غانم، وعبد الرحمن بن أشرس، والبهلول بن راشد، وعبد الله بن فروخ وغيرهم من المغاربة.

ثم تلاحقت بعد ذلك الرحلات إلى الإمام مالك من الأفارقة؛ فمنهم من أدركه ومنهم من لم يدركه فتتلمذ على تلاميذه الأفارقة والمدنيين والمصريين.

ومن تلاميذ مالك الذين كان لهم فضل السبق في نشر علمه وأقواله بإفريقية

(1) الفاضل ابن عاشور: أعلام الفكر: ص23.

هو علي بن زياد. كان أوّل من أدخل إليها الموطأ وانتصب يدرس الفقه، ويفسر أقوال مالك بالتوجيه والتأصيل، فطار صيته في البلاد الإفريقية، واختص به في التفريع الفقهي الإمامان أسد بن الفرات وسحنون، فبه تفقها وأخذا عنه فقه المسائل والأحكام، وفسّر لهما الأقوال وقرّر لهما المعاني بما انفرد به في ذلك وعلى أيديهما تكوّن المذهب المالكي تكوّنه الذي بدا واضحاً في المدونة[2].

ولقد أصاب الفقه المالكي بين علي بن زياد وسحنون شيء من الاختلاط عندما مزجه أسد بن الفرات بشيء من فقه العراقيين في أسديته رافضاً إعادة النظر فيها وتصحيح ذلك الخلل.

فكان سحنون بن سعيد هو من قام بهذه المهمة وتفرغ في رحلة لذلك ليحرّر المدونة ويخلص أقوال مالك من شوائب الأسدية ويصحح الأقوال من مصادرها ويشد الفروع إلى أصولها ويربطها بأدلتها من رواية إمام المذهب من خلال موطأ ابن وهب. وعلق ابن عاشور على هذا العمل من سحنون فقال: فكان سحنون بهذا الصنيع هو الذي رد الفقه المالكي إلى طريقته المدنية الأولى مع الحفاظ على ما أفاده أسد من لقاح جديد بطريقة العراق، فرجع فقه مالك إلى موطّئه وأورد من مسائله شيئاً صحيحاً مضبوطاً لا يزن بوهم ولا اشتباه[3]. وبمدونة سحنون تمّ انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، وغدا سحنون رمزاً للمالكية بالقيروان وحامل لوائها، فكان صارماً في الدفاع عن المذهب، فقام بفض حلق المخالفين للمذهب من العراقيين، ولم يكن يقبل إلاّ فتوى المالكيين، وبه صارت إفريقية ملكاً لمالك[4]. كما قام بمحاربة أهل البدع والضلالات وأخفت كل صوت مارق ومنع دروس الصفرية والمعتزلة التي تلقى بجامع عقبة وعزل أصحابها عن تعليم الصبية، وحرّم المناظرة في غير المذهب المالكي[5].

---

(2) الفاضل بن عاشور، أعلام الفكر: ص25 ـ 26.

(3) م.ن: ص28.

(4) الحجوي: الفكر السامي، جـ2: ص98.

(5) الشابي واليافي: مقدمة طبقات أبي العرب: ص14 ـ 15.

وكان سحنون قد ولى رجلاً سمع بعض كلام أهل العراق فأمره أن لا يتعدى الحكم بمذهب مالك[6].

إلا أن المذهب المالكي بعد سحنون قد تلقى ضربات موجعة من قبل القاضي الحنفي ابن عبدون، حيث ضرب طائفة من أهل العلم والصلاح أصحاب سحنون، وطيف بهم على الجمال وذلك بغضاً منه لمذهب مالك وأصحابه، منهم أبو إسحاق بن المضاء، وأبو زيد بن المديني فماتا على الجمال، وأحمد بن معتب، وابن مفرج حتى قال الأمير إبراهيم لو ساعدته فيمن يشكوه لجعلت له مقبرة[7].

إلا أن ما قام به القاضي ابن عبدون لم يكن بإمكانه الإجهاز على المذهب المالكي ولا لي عنقه وذلك بسبب ما تركه سحنون من زاد علمي وفي مقدمته مدونته الكبرى، ورصيد بشري تمثل في كبار أصحابه وتلاميذه ومنهم ابنه محمد (ـ 256هـ) الذي تولى الذّب عن أهل المدينة والردّ على أهل الأهواء، وابن عبدون (ـ 260هـ) وعبد الله بن أحمد التميمي الأغلبي (ـ 275هـ) والإمام الشهير يحيى بن عامر (ـ 289هـ) وعيسى بن مسكين (ـ 295هـ) الذين وقفوا سداً منيعاً ودرعاً واقياً في وجه ابن عبدون وأمثاله ممن يضمرون الحقد للمذهب المالكي، وما كاد القرن الثالث أن ينتهي حتى دهي القيروان والمذهب المالكي بها بداهية دهماء كانت أمرّ من كل ما مرّ، وهي ظهور الشيعة العبيديين الذين قتلوا أعيان علماء الملة الذين كانوا حاملين لواء العلم والدّين وحملوهم على الرجوع عن مذهب مالك والسنة والتمسك بالرفض، فأبوا فقتلوهم أشد تقتيل من أمثال أبي بكر بن هذيل، وأبي إسحاق بن البرذون الذي كان من نظار الفقهاء المدنيين بالقيروان، واشتهر بالذّب عن مذهب مالك بن أنس، وكان شديداً في التمسك بمذهب مالك مما أدى به وأمثاله إلى قتلهم وسحبهم في أذناب الدواب لعدم قبولهم الإفتاء بمذهب العبيديين عوض مذهب مالك.

وقد توالت جرائم العبيديين في حق العلماء والفقهاء، فقد قتلوا في وقعة

---

(6) مواهب الجليل: 6/ 98 ـ الخليفي.

(7) الحجوي، الفكر السامي: جـ2/ 147 ـ 148.

أبي زيد مخلد بن كيداء خمسة وثمانين من نخبة علماء القيروان حول المهدية رحمهم الله، وجعلوا دعاة لمذهبهم وزعوهم في الآفاق كل ذلك توصلاً للسياسية والرياسة[8].

ولئن كان هذا الضغط المكثف والمتواصل قد أثر شيئاً ما على تطور المذهب المالكي ونموه إلاّ أنه لم يقض عليه ولم يتمكن من اقتلاع جذوره من نفوس القيروانيين، بل ظل المذهب المالكي ينتشر سراً من جهة ويخوض مواجهة فكرية عنيفة من جهة أخرى، هذه المواجهة التي قادها أبو عثمان سعيد بن الحداد (ـ 303هـ) الذي تصدى لمناظرة أبي العباس المخطوم وأفحمه، مما أثار إعجاب المشارقة به وعدُّوه من رموز القيروان إلى جانب سحنون[9].

ولقد كانت وفاة ابن الحداد بمنزلة نصرٍ للعبيديين حتى وجهوا بذلك البشائر، إلا أن هذه الفرحة لم تعمّر طويلاً حيث عوّض ابن الحداد في مسلكه محمد بن فتح الرقادي الذي سلك مسلك الجدل والمناظرة والذّب عن السنة ومذهب أهل المدينة ووقف إلى جانبه رجال زخر بهم القرن الرابع حيث ركزوا السنة بالمذهب المالكي وأصبحوا من فحوله البارزين المعروفين به، وبهم أصبح المذهب محصناً مجموعاً غير معرّف من أمثال ابن سلمون بن القطان، وأحمد بن نصر الهواري، وأبو بكر بن اللباد وغيرهم. وبذلك استطاع المذهب المالكي أن يقف في وجههم وأن يحافظ المالكية على مذهبهم[10].

وبهذا الصنيع جعلت القيروان من نفسها المركز الثاني للمذهب المالكي بعد المدينة المنورة بطريقة استغنى معها المغاربة والأندلسيون من الانتقال للمشرق غالباً في العهود المتأخرة واكتفوا بالأخذ عن أهل القيروان.

فقد دخل على أبي عثمان سعيد بن الحداد يوماً أندلسي فقال له ابن الحداد: أراك طالب علم قال: نعم وأنا متوجه إلى المشرق في ذلك فقال له: ما

---

(8) الفكر السامي: جـ2/ ص148.

(9) ابن القيم: أعلام الموقعين: جـ1/ 27.

(10) الفاضل بن عاشور: أعلام الفكر: ص41 ـ 43، والشاذلي النيفر: البراذعي، وتهذيب المدونة: ملتقى القيروان مركز علمي مالكي: ص26 ـ 27.

الذي كتبته من الكتب فأشار الأندلسي إلى كمه فأخرج كتاباً من بعض المسانيد فقال له أبو سعيد إقرأ منه شيئاً فقرأ حديثاً واحداً فلما أكمله قال له سعيد: ضع الكتاب من يدك ثم أخذ يفسر ذلك الحديث ويلخص معانيه، ثم قرأ عليه آخر فأملى عليه تفسيره ثم ثالثاً فقال له الأندلسي: ما لي حاجة إلى التقدم إلى المشرق لأني أعلم أني لا أرى مثلك[11]. ولقد عزز علماء القيروان مواجهتهم الفكرية ومناظراتهم العلمية ضد خصوم المذهب المالكي بتآليف تبين قيمة الإمام مالك وفضائله وصحة مذهبه والرد على المذاهب الأخرى كالشافعي وأهل العراق، وذلك قصد جمع شمل أهل القيروان وغيرهم من أهل المغرب حول مذهب مالك وربط عزائمهم وتشجيعهم على الصمود في وجه التيارات المناهضة له.

فمن الكتب التي ألفت في فضائل مالك والذّب عن مذهبه نذكر كتاب أبي العرب (ـ 250هـ): فضائل مالك، وكتاب ابن سحنون (ـ 256هـ) شيوخ مالك، وكتاب أبو بكر بن اللباد (ـ 333هـ) فضائل مالك بن أنس، وكتاب ابن أبي زيد (ـ 386هـ) الاقتداء بمذهب مالك والذّب عن مذهب مالك[12].

ومن الكتب التي ألفت في الرد على المذاهب الأخرى انتصاراً لمذهب مالك كتابا ابن سحنون الرد على الشافعي، وكتاب الرد على أهل العراق، وكتاب عبد الله بن أحمد التميمي الأغلبي (ـ 275هـ) الرد على من خالف مذهب مالك، وكتاب أبي زكريا يحيى بن عمر بن يوسف الكناني (ـ 288هـ) الذي ردّ فيه على الإمام الشافعي، وكتاب أبي عثمان سعيد بن الحداد: الرد على الشافعي. وكتاب أبي بكر بن اللباد: الرد على الشافعي، إن صحت النسبة له. ولقد انخرط الأدباء والشعراء في الصراع الدائر بين علماء المالكية وخصومهم فوقفوا إلى جانب فقهاء المالكية، وسخروا قرائحهم الشعرية لذلك مادحين أهل المدينة وإمام المذهب مالك تارة وموطأه تارة أخرى، ومنوهين بجهود بعض علماء القيروان في دفاعهم عن هذا المذهب ونشره.

---

(11) تراجم أغلبية ـ ص353 ـ 345 ـ وانظر بابكر الحسن الصلات الفقهية بين القيروان والمدينة المنورة: ملتقى القيروان مركز علمي مالكي ـ ص126.

(12) تراجم، كتب التراجم الخاصة بعلماء القيروان وطبقات المالكية.

وقال يحيى بن خالد السهمي في مدح الإمام سحنون والثناء على علمه وكونه متصلاً بعمل أهل المدينة أي بمذهب الإمام مالك:

وعلم الحجازيين بالغرب ينتهي ... إلى خيرهم فعلاً وأطيبهم خبرا
وأقومهم طراً لسنة أحمد ... وأعظمهم لله في دينه نصرا
وأوسعهم علماً وأصدقهم تقى ... وأورعهم جهراً وأورعهم سرا
فذاك الرضى سحنون فالزمه تستفد ... به البر والتقوى وتجتنب العسرا[13]

وقال أحمد بن أبي سليمان في رثاء ابن سحنون ذاكراً خصاله ومكانته في العلم واتصال علمه بعمل أبيه سحنون والإمام مالك.

لقد مات رأس العلم وانهد ركنه ... وأصبح من بعد ابن سحنون واهياً
فمن لرواة العلم بعد محمد ... لقد كان بحراً واسع العلم طاميا
ومن قول سحنون ومن قول مالك ... وضعت دواوينا لنا هي ما هيا
بنى لك سحنون من المجد مفخرا ... وورثك العلم الذي كان باقيا[14]

هكذا تضافرت جهود الفقهاء والنظار من العلماء والأدباء والشعراء من أجل هدف واحد ألا وهو نصرة المذهب المالكي والدفاع عنه بالدّم والقلم.

ثانياً: مكانة علماء القيروان في المذهب المالكي:

إن دور علماء القيروان في خدمة المذهب المالكي كان دوراً بارزاً من خلال الأعمال الجليلة التي قدموها والتي حافظت على استمرار المذهب في الغرب الإسلامي وتطوره منهجاً ومادة واستدلالاً وقد بوأ القيروانيون أنفسهم بهذا الصنيع مكانة متميزة بين علماء المذهب، ومن هؤلاء العلماء من ذاع صيته فتجاوز حدود الغرب الإسلامي ودائرة المذهب المالكي، مثل أسد بن الفرات وسحنون بن سعيد حيث قال الشيرازي في وصف سحنون: (وإليه

(13) تراجم أغلبية: ص317 ـ 319، ترتيب المدارك: جـ4 ـ 404 ـ 405، الحياة الأدبية بالقيروان: ص77.

(14) رياض النفوس: جـ1: 455 ـ الحياة الأدبية ـ ص160 ـ 163.

انتهت الرئاسة في العلم بالمغرب وعلى قوله المعوّل)[15] وجعله ابن القيم الحنبلي العلامة المميزة للقيروان إلى جانب أبي عثمان سعيد بن الحداد، وذلك عندما تحدث عن أبرز الأمصار الإسلامية وأهم علمائها حيث قال: (وكان بالقيروان سحنون بن سعيد وله كثير من الاختيار وسعيد بن الحداد)[16] مذيلاً أبوابها بالاحتجاج لها بالأحاديث والآثار من روايته من موطأ ابن وهب وغيره، وأدخل معها خلاف كبار أصحاب مالك ممّا اختاره لذلك ليثمر هذا العمل في النهاية تصنيف المدونة، التي تعتبر المصدر الثاني للفقه المالكي بعد الموطأ للإمام مالك، وكان هذا العمل من سحنون إلى جانب ما قام به ابن حبيب الأندلسي في «الواضحة»، وابن عبد الحكم المصري في «المختصر»، يشكل أبرز معالم دور التفريع الذي ينتهي في منتصف القرن الثالث للهجرة، كما اصطلح عليه الفاضل ابن عاشور[17]، ليبدأ بعد ذلك عصر التطبيق الذي توجه فيه نظر العلماء إلى الصور الحادثة التي حدثت بعد عصر التفريع، وإدراجها تحت المسائل التي قررها علماء ذلك العصر، وتطبيقها على تلك الأحداث بصورة أصح للعمل الاجتهادي بها اجتهاداً في المسائل: أي اجتهاد تطبيق الأقوال على المحال التي تنطبق عليها. وظهرت في هذا الدور كتب التهذيب التي هذبت بها الكتب القديمة والمختصرات التي لخصت فيها، والشروح التي شرحت بها، ودقق النظر في المسائل لأجل بيان ما بينها من الاتفاق والاختلاف، ثم صور النوازل والفتاوى التي تشتمل على بيان الواقعات الحادثة، وعلى بيان ما يرى الفقهاء المتأخرون من انطباق أو عدم انطباق القول من الأقوال عليها[18].

وممن شكل هذا الدور من القيروانيين محمد بن سحنون الذي ألف كتابه النوازل ناسجاً إياه على المنهج السالف الذكر، وينخرط في هذا المنهج

(15) طبقات الفقهاء ـ ص 156.

(16) أعلام الموقعين: جـ1 ـ 27.

(17) المحاضرات المغربية: ص77 ـ 78.

(18) م.ن: ص78.

محمد بن عبدوس (ـ 258هـ) بتأليفه كتاب «المجموعة»، وهو من الكتب المعتمدة في المذهب، وقد قال مخلوف في وصف صاحبه «لم يكن في عصره أفقه منه وهو رابع المحمدين الذين اجتمعوا في عصر واحد من أئمة المذهب وهم ابن سحنون وابن عبد الحكم وابن المواز»[19].

كما أنه هو المقصود عندما يقال في المذهب المالكي المحمدان الإفريقيان إلى جانب محمد بن سحنون[20].

وكذلك كتاب النوازل لأبي محمد عبد الله بن إسحاق المعروف بابن التبان (ـ 371هـ) ثم ظهر عبد الله بن أبي زيد الذي وضع مختصر المدونة وكتابه المشهور «النوادر والزيادات» الذي قال فيه الفاضل ابن عاشور: سار فيه على طريقة محمد بن سحنون في كتاب «النوازل»، فكان يأخذ من نصوص المدونة ما يطبقه على الحوادث الجارية في عصره بصورة تتعلق بدرس الحوادث وصورها، ويدرس الأقوال ومواقعها ومحاملها حتى يتبين أن الصورة التي حمل عليها الحكم المدون في المدونة إنما هي راجعة بالعينية إلى نفس ما ورد فيه ذلك الحكم بالمدونة[21].

وكان على كتابه هذا والذي قبله المعول في الفتوى بالمغرب، وكان قد ألف قبلهما أثره الخالد ألا وهو «الرسالة» التي نالت حظاً وافراً من الاهتمام والشهرة فاستحق بهذا العمل لقب مالك الصغير[22] ولم يمنح هذا اللقب لأحد قبله ولا بعده إلى يومنا هذا.

ونظراً لمكانة ابن أبي زيد العلمية في المذهب المالكي جعله العلماء الفيصل بين عصر المتقدمين والمتأخرين، حتى قالوا يعتبر ابن أبي زيد آخر

---

(19) شجرة النور الزكية: ص70.

(20) الفكر السامي: ص99.

(21) المحاضرات المغربية ص78.

(22) ابن عبد السلام الأموي: التعريف بالرجال المذكورين لابن الحاجب: ص226. تحقيق د. أبو الأجفان وحمزة أبو فارس.

المتقدمين وأول المتأخرين[23]. وهناك من ألحق به أبا الحسن القابسي وعده ممن يفرق به بين الطبقتين مثل ابن أبي زيد[24] وقد قال فيه حافظ المغرب أبو الحسن بن عبد الله القطان «ما قلدته حتى رأيت النسائي يقلده»[25] وقد خصه ابن عرفة بلفظ الشيخ في مختصره[26]، وهو إطلاق أغلب علماء المذهب عليه، كما أنه يطلق عليه وعلى أبي الحسن القابسي لفظ الشيخين وهو ما نص عليه خليل في مختصره بقوله: «واختار الشيخان ثمانين» وبين الشراح أنهما المتقدمان[27] كما أنهما يعتبران المعيار الذي اعتمد عليه في تقديمهم رواية المغاربة على رواية العراقيين حيث قالوا: «بتقديم المغاربة على العراقيين لأن منهم الشيخين»[28] وهما ابن أبي زيد وأبو الحسن القابسي.

وما كان لابن أبي زيد أن يبلغ تلك المرتبة لولا عمله الجليل ودوره البارز الذي قام به في تشييد صرح المذهب المالكي، وبناء فقهه على الضبط والتحديد، وتخليصه من قيود الجنايات والعصبيات، حيث لخص لنا الفاضل ابن عاشور صورة هذا العمل عندما تحدث عن الشيوخ الذين أخذ عنهم ابن أبي زيد وتكون بهم حيث قال: «وقد أعانه ذلك التكوين الممتاز على أن يرجع بالفقه إلى صفائه العلمي، ويفكّه من قيود الجنايات والعصبيات، وأن يسلك في خدمة المذهب المالكي مسلكاً فريداً يضبط ما تناثر في مصادره من الأقوال ممّا قاله مالك وخالفه فيه أصحابه، أو ما وافقوه فيه، أو ما انفرد أصحاب مالك ومن بعدهم بتقريره من الأحكام، فدرس الأقوال الفقهية، وحقّق الصور التي تتعلق بها حيث كانت صورة واحدة واختلفت فيها الأنظار، أو صوراً مختلفة يرجع كل قول إلى واحد منها، واهتم بوضع كل حكم في نصابه وذلك بضبط الأركان والشروط التي تتحقق بها ماهية كل موضوع من مواضيع الأحكام الفقهية، فكان

(23) الدسوقي: حاشية على الشرح الكبير: 1/ 25 ـ الفكر السامي جـ2/ 115 ـ الاختلاف الفقهي 83.
(24) الفكر السامي: جـ2/ 149.
(25) م.ن: جـ2/ 149.
(26) حاشية العدوي على الخرشي: 4 ـ 153 ـ الاختلاف الفقهي/ ص164.
(27) شرح الخرشي: 4 ـ 153 ـ الاختلاف الفقهي، ص164.
(28) حاشية العدوي على شرح الخرشي: جـ1/ 49، الاختلاف الفقهي: ص257.

بذلك عماداً متيناً لدور التطبيق في المذهب المالكي يوازي من معاصريه المالكية الأبهري بالعراق وابن عبد البر وابن أبي زمنين بالأندلس»[29].

وإلى جانب ابن أبي زيد ظهر أبو بكر بن اللباد وابن القابسي اللذان عدّا من أصحاب الوجوه في المذهب ولو انفردا. وقال الحجوي في معرض رده على ولي الله الدهلوي عندما قال: «وقل للمجتهد المنتسب في المذهب المالكي وكل من كان منهم بهذه المنزلة فلا يعد تفرده وجهاً في المذهب كأبي عمر بن عبد البر والقاضي أبي بكر بن العربي».

قال مقيده: وليس كما قال فأمثال ابن العربي وابن عبد البر عندنا كثير بل أعظم كابن القاسم وأشهب وسحنون وابن حبيب ثم ابن أبي زيد وابن اللباد والقابسي وابن رشد وابن يونس واللخمي والمازري وعياض وغيرهم من لا يحصى كثرة، وأقوالهم معدودة من وجوه المذهب المالكي معمول بها معتمدة ولو انفردوا»[30].

وممن ظهر بالقيروان أيضاً ابن حارث الخشني (ـ 361 ـ 366هـ) الذي جمع الأقوال المتفق عليها والمختلف فيها في المذهب المالكي في مصنف وسماه بـ«الاتفاق والاختلاف في مذهب مالك»[31].

كما جمع الآراء التي خالف فيها مالك أصحابه[32] في مصنف مستقل سماه رأي مالك الذي حاز به فضل السبق في جمع فروع المذهب في كليات وأصول يرجع إليها المفتي في فتواه، ويحمل عليها النظائر والمتشابهات من الوقائع والحوادث، ألا وهو «أصول الفتيا»[33] ثم ظهر في منتصف القرن الخامس أبو الحسن اللخمي الذي يعتبر آخر علماء دور التطبيق إلا أنه لم يلتزم

---

(29) أعلام الفكر الإسلامي، ص47.

(30) الفكر السامي: جـ2/ 455.

(31) نفس المصدر: جـ2 ـ 112.

(32) م.ن: جـ2/ 112.

(33) وهو كتاب مطبوع بالدار العربية تونس ـ بتحقيق الشيخ محمد المجدوب والدكتور محمد أبو الأجفان والدكتور عثمان بطيخ.

بمنهج هذا الدور كسابقيه بل أدخل عليه نزعة جديدة من خلال كتابه «التبصرة» الذي جعله سائراً على منهج دور التطبيق الذي يبحث في الصور من جهة والفتاوى من جهة أخرى، إلا أنه نحا فيه منحاه المشهور الذي اختص به من بحثه أحياناً مع الذين ينقل أقوالهم في مستندات تلك الأقوال على طريقة لم يشترك معه غيره فيها من الأئمة الذين عاصروه أو تقدموه من رجال هذا الدور[34].

إلا أن الذي يبدو لي أن هذا العمل من اللخمي كان مسبوقاً بخطوة في هذا الاتجاه من قبل أبي عثمان سعيد بن الحداد الذي كان يرفض التقليد والركون إلى الاختيار بين الأقوال دون البحث عن مستندها ودليلها والتعرض لها بالنقد حيث يقول: «إن الذي أدخل كثيراً من الناس في التقليد نقص العقول ودناءة الهمم»[35] وربما كان هذا الاتجاه من أبي عثمان سعيد بن الحداد هو الذي دفع ابن القيم إلى عده من رموز علماء القيروان[36].

إلاّ أن هذه الخطوة من ابن الحداد تطورت على يد اللخمي وصارت منهجاً خاصاً به، وتوسع فيه حتى امتد فكره إلى نقد أصول المذهب برده القول بمراعاة الخلاف ليحذو حذوه بعد ذلك عياض وغيره. قال الونشريسي: «والقول مراعاة الخلاف قد عابه جماعة من الفقهاء ومنهم اللخمي وعياض وغيرهما من المحققين»[37].

إلاّ أن المالكية قد وقفوا من اللخمي وصنيعه موقف تأييد وإنكار، فمن الذين استحسنوا اختيارات اللخمي الشيخ خليل، حتى جعله من الأربعة المعتمدة ترجيحاتهم في المذهب، إلى جانب ابن رشد وابن يونس والمازري؛ وقد قام الشيخ محمد الشيباني بعد هذه الاختيارات في المختصر الخليلي

(34) الفاضل ابن عاشور: المحاضرات المغربية: ص79 ـ 80.

(35) الفكر السامي: جـ2/ 163.

(36) أعلام الموقعين: جـ1 ـ 27.

(37) إيضاح المسالك: ص160.

فوجدها أكثر من خمسين اختياراً أغلبها ترجيحاته لأحد الأقوال التي اختلف فيها العلماء. أما اختياراته من نفسه فلا تبلغ عشرة اختيارات[38].

وقد أورد ابن غازي أبياتاً لبعضهم تبيّن فضل طريقة اللخمي وتمدحها فقال:

واظب على نظر اللخمي إن له ... فضلاً على غيره للناس قد بانا
يستحسن القول إن صحت أدلته ... ويوضح الحق تبياناً وفرقانا
ولا يبالي إذا ما الحق ساعده ... بما يخالفه في الناس من كانا[39]

وعلى منهج اللخمي سار تلميذه المازري، وكذلك ابن بشير الأفريقيان وابن رشد الأندلسي وعياض المغربي[40].

ومن الذين أنكروا عليه ما نقله المقري من بعضهم حيث قال: «قال بعضهم احذر أحاديث عبد الوهاب والغزالي وإجماعات ابن عبد البر واتفاقات ابن رشد واحتمالات الباجي واختلافات اللخمي»[41].

وقيل كان مذهب مالك مستقيماً حتى أدخل فيه الباجي يحتمل ويحتمل ثم جاء اللخمي فعدّ جميع ذلك خلافاً[42]، وقد أنشد ابن غازي في صنيع اللخمي قوله:

لقد هتكت قلبي سهام جفونها ... كما مزّق اللخمي مذهب مالك

وإلى جانب هؤلاء العلماء الذين سبق ذكرهم نجد مجموعة أخرى لا يقل شأنها عن شأنهم إلا أنهم لم يحظوا بالظهور والشهرة مثل ما وقع لغيرهم، كأبي القاسم السيوري (ـ 460هـ ـ 462هـ) الذي كان ينقد الأقوال المنقولة عن مالك، ويحدد الفروق بين الفروع، ويستخرج العلل وصارت آراؤه هذه مخالفة مالك في بعض المسائل اجتهاداً منه: منها جنسية القمح والشعير، وخالفه في القدمية

(38) اللخمي واختياراته في الفقه المالكي: ملتقى القيروان ـ مركز علمي مالكي ـ 178.
(39) الفهرست ص61.
(40) الفاضل ابن عاشور ـ المحاضرات المغربية ـ ص81.
(41) القواعد جـ2/ 350، الحطاب مواهب الجليل جـ1/ 40 ـ 41.
(42) المقري القواعد: جـ2/ ص350.

وقال بخيار المجلس لما قام عنده من الأدلة على رجحان قول المخالف[43].

وقد قام بمثل عمله ابن محرز القيرواني (ـ 450هـ) وعبد الحق الصقلي (ـ 466هـ) وعبد الحميد بن الصائغ (ـ 480هـ) وغيرهم، حيث حرروا الفروق بين الفروع الفقهية المتشابهة صورة والمختلفة حكماً، واستنباط العلل التي بنيت عليها تلك الفروق، واستخراج الإشارات المقاصدية من ذلك. وخير من جسد هذا العمل من هؤلاء عبد الحق الصقلي في كتابه «النكت والفروق على المدونة».

ثالثاً: أهمية المؤلفات القيروانية في المذهب المالكي:

لقد استفاد المذهب المالكي بالقيروان من ثروة فقهية هائلة صنفها علماؤها خدمة له وعملاً على نشره والدفاع عنه، ومن هذه الثروة ما وصل إلينا ولكنه لا يزال مخطوطاً حبيس الرفوف والمكتبات العامة والخاصة، قلّما تصل إليه أيدي الباحثين، ومنها ما هو مفقود متعذر الوصول إليه، وبين هذا وذاك توجد آثار قيمة وكتب مفيدة ومصنفات فريدة، ليس بإمكاننا التعرّض لها جميعاً، ولكننا سنتوقف عند عينات منها شكلت أصولاً ومصادر للفقه المالكي بشيء من التفصيل، ونذكر البعض منها إجمالاً قصد الإعلام والبيان ومن هذه المصنفات نذكر ما يلي:

1 ـ المدونة ـ للإمام سحنون:

إن تأليف الإمام سحنون كان في بداية أمره غير مرتب على الأبواب، وكان يسمى «المختلطة»، ثم نظر فيه نظراً جديداً فهذبها واستدل لفروعها من موطأ ابن وهب وغيره من مروياته من الأحاديث والآثار، ووسعها بإضافته لها الأقوال المخالفة لقول مالك وابن القاسم من بقية أصحاب مالك، ليكتمل بعد ذلك عمل سحنون، ويثمر المدونة الكبرى؛ تلك المدونة التي تعتبر الأصل الأصيل والمرجع الأخير للفقه المالكي الذي بنى عليها مباشرة أو بواسطة.

وكان سحنون بعلمه هذا قد أسس قاعدة رد المسائل إلى أصولها الأولى. قال الشيخ المنوني: «وقد كان من أسباب هذه المكانة للكتاب أن الإمام سحنون

(43) الفكر السامي: جـ2 ـ 212.

وثق مسائل المدونة بالاحتجاج لها بالآثار حتى يؤسس بذلك قاعدة رد المسائل إلى أصولها الأولى، ولما حذف المختصرون للمدونة هذا الحجاج للمسائل تنوسي ذلك في المؤلفات المالكية إلا نادراً بينما استمر عند الشافعية والحنابلة ومن سار على نهجهم»[44].

والمدونة عند المالكية هي الأصل الثاني بعد الموطأ فلذلك إن وجد للإمام قولٌ واحدٌ في الموطأ والآخر فيها قدم ما في الموطأ وإذا وجد له قولان واحد فيها وواحد في غيرها من الدواوين قدم قوله فيها. قال أبو محمد صالح: «إنما يفتى بقول مالك في الموطأ، فإن لم يجده في النازلة فبقوله في المدونة، فإن لم يجده فبقول ابن القاسم فيها، وإلاّ فبقوله في غيرها، وإلاّ فبقول الغير في المدونة، وإلاّ فأقاويل أهل المذهب»[45].

وقد قال ابن رشد أثناء كلامه على تأليف المدونة وأسباب تقديمها على غيرها فحصلت أصل علم المالكيين وهي مقدمة على غيرها من الدواوين بعد موطأ مالك رحمه الله. ويروى أنه ما بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك رحمه الله، ولا بعد الموطأ ديوان في الفقه أفيد من المدونة[46].

ولم يكن الاهتمام بالمدونة والعناية بها حكراً على العلماء فقط، فإن الولاة في الأندلس كانوا يشترطون لتولية رجل القضاء أن يستظهر المدونة، كما كانوا لا يسمحون للفقيه بلبس القلنسوة والصعود إلى المنبر إذا لم يكن يحفظها[47].

وقد أنشد أبو عمران بن موسى بن معطي العلبوسي في مدحها قائلاً:

ما ألف الناس في كل الدواوين ... مثل المدونة الغراء في الدين
سحنون ألفها للطالبين لها ... يا رب سحنون واجعلني كسحنون[48]

---

(44) حضور المدونة الكبرى في المؤلفات والحلقات الدراسية المالكية ـ ملتقى الإمام سحنون: ص87.

(45) المعيار: جـ12/ 23 ـ عليس: فتح العلي المالك: 1/ 73.

(46) المقدمات: 1/ 44.

(47) الديباج المذهب: 2/ 208 ـ الاختلاف الفقهي: ص270.

(48) فهرس: ابن غازي: ص68 ـ الاختلاف الفقهي: 269.

وقد حظيت المدونة بإقبال كبير من قبل الدارسين لها من مختلف مدائن الغرب الإسلامي وشرقه من أمثال تونس وبجاية وتلمسان وفاس وقرطبة والقاهرة وبغداد وغيرها، آخذين عنها وشارحين لها ومختصرين وملخصين ومقيدين ومذيلين ومعتمدين عليها في جميع التصانيف والتآليف، ومقدمين لها على غيرها من المؤلفات الفقهية.

2 ـ الرّسالة: لابن أبي زيد القيرواني:

لقد ألّف ابن أبي زيد الرسالة في فترة مبكرة من حياته حيث كان عمره وقتها سبع عشرة وكان ذلك سنة 327هـ بطلب من شيخه محرز بن خلف الذي كان يشتغل بتعليم الصغار القرآن وتأديبهم وتربيتهم[49].

فكانت الرسالة جامعة لعلوم الشريعة من عقيدة وفقه وعبادة ومعاملة وأخلاق وآداب بأسلوب سهل مختصر معزّز بالدليل الأصلي من الكتاب والسنة ولهذا سهل للناشئة تعلم هذه العلوم مجتمعة في ديوان واحد. فكانت هي العمدة في تعليم الناشئة الأحكام التي يحتاجونها وهم في بداية حياتهم؛ ليسلم تكوينهم ويصح إعدادهم، وبذلك سدت فراغاً مهولاً كان يحسه الناس قبلها حيث إن كتب المذهب المالكي التي سبقتها كانت كتباً للخاصة يغلب عليها التفريع والتفصيل في بعث المسائل سواء كان ذلك على مستوى علم الكلام أم علم الأخلاق أو العقيدة[50].

فكانت الرّسالة بهذه الصورة أول مختصر ظهر بعد التفريع لابن الجلاب لأنه لا يوجد في ذلك الزمن إلا الأمهات الكبار، فهي التفريع مختصراً بالنسبة إليها[51].

وبناء على هذا قرر علماؤنا أنه لا يدرس خليل إلا بعد دراسة الرسالة

---

(49) مقدمة كتاب الجامع: ص50 ـ 51.

(50) نفس المصدر: 53 ـ 54 رسالة ابن أبي زيد أهميتها وانتشارها ملتقى بن أبي زيد ص77.

(51) النفراوي: الفواكه الدواني: جـ1/ 2، مقدمة كتاب الجامع ص54.

ووصفوا من يعمد إلى دراسة خليل دون الرسالة بالجهل وسوء الاختيار وفي ذلك يقول أحد العلماء:

علامة الجهل بهذا الجيل ترك الرسالة على خليل[52]

وقد بيّن العلامة الشيخ عبد اللّه بن الحاج حماه الله الشنقيطي أهمية الرسالة في نظمه فقال:

هذا ولما كانت الرسالة لعلم دين الله كالحبالة
تقتنص الوحشي والأنسي وتجمع البري والبحري

ولقد لقيت الرسالة اهتماماً كبيراً من لدن العلماء والمعلمين فاعتنوا بها أشد الاعتناء. وقد بلغ فيما كتب عليها من شروح وحواشٍ وتقييدات ونظم ما يزيد عن أربعة وثلاثين ومائة (134) مؤلفاً فيما ذكره الدكتور زين الفلالي في بحثه حول دراسة ببليوغرافية لأهم شروحها[53].

ولم ينحصر الاهتمام بالرسالة في المذهب المالكي فقط بل تعدته إلى المذاهب الأخرى، فقد اعتمد عليها ابن القيم في كتابه «اجتماع الجيوش الإسلامية»[54] وكتابه «الصواعق»[55] وقال هي من أشهر كتبه.

3 ـ النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني:

وهو كتاب مشهور في نحو مائة جزء[56] ويزيد سار فيه على طريقة ابن سحنون في كتابه «النوازل» فكان يأخذ من نصوص المدونة ما يطبقه على الحوادث الجارية في عصره بصورة تتعلق بدرس الحوادث وصورها ودرس الأقوال ومواقعها ومحاملها، حتى يتبين أن الصورة التي حمل عليها الحكم المدون في المدونة إنما هي راجعة بالعينية إلى نفس ما ورد فيه ذلك الحكم في المدونة[57].

---

(52) محمد الشيباني: رسالة بن أبي زيد، ملتقى ابن أبي زيد: ص18.
(53) محاضرة قدمت في ملتقى الإمام ابن أبي زيد القيرواني ص119.
(54) ص158.
(55) جـ2 ـ ص324.
(56) التعريف بالرجال المذكورين في جامع الأمهات ص226، الفكر السامي جـ2/ 116.
(57) الفاضل ابن عاشور: المحاضرات المغربية ص79.

وقد قال الحجوي في وصفه: له كتاب النوادر والزيادات على المدونة أوعب فيه الفروع المالكية «فهو في المذهب المالكي كمسند أحمد عند المحدثين إذا لم توجد فيه المسألة فالغالب أن لا نصّ فيها»[58].

وتحدث الشيخ الفاضل ابن عاشور عن قيمته وأهميته في تكوين الملكة الفقهية، والتدريب على الفهم وذلك عند حديثه في ترجمته لابن أبي زيد حيث قال: أما كتاب النوادر والزيادات فلم يزل على قلة نسخه الخطية من أعظم الكتب الفقهية وأعونها على تكوين الملكة الفقهية الحقة، والتخريج على حسن الفهم ودقة التنزيل وبراعة التعليل. فقد جمع فيه صور الحوادث التي لم تفصل أحكامها في المدونة، واهتم بأكثر الصور التي تعرض في عصره في القيروان فتبين أحكامها بحسب تنزيل النقول وتحقيق مناطها، أو بالجواب عنها مما يتخرج من الأصول أو من النقول على سنة الاجتهاد في المسائل[59]. وقد ذاع صيت الكتاب خارج بلاد الغرب الإسلامي ودائرة المذهب المالكي ليكون محل اهتمام غيرهما من باقي علماء الأصقاع الإسلامية والمذاهب الأخرى. فقد اعتمده ابن القيم الحنبلي وسماه «بجامع النوادر والزيادات»، فنقل عنه في كتابه «الصواعق»[60] وكتاب اجتماع الجيوش الإسلامية[61].

4 ـ تهذيب المدونة لأبي سعيد البراذعي:

أصل كتاب «التهذيب» هو مدونة الإمام سحنون وقد تبع فيه طريقة ابن أبي زيد إلا أنه ساقه على نسق المدونة، وحذف ما زاده ابن أبي زيد[62]. إلا أنه جاء في تكملة ابن ناجي ما يفيد أنه مستقل في تهذيبه حيث يقول قلت أي ابن ناجي ـ ما ذكر من كونه تبعه أي أبا محمد ـ غير صحيح وكثيراً ما يختصر خلاف ما

---

(58) الفكر السامي جـ3/ 116.

(59) أعلام الفكر الإسلامي ص48.

(60) جـ2 ـ ص324.

(61) ص51.

(62) عياض ترتيب.

في مختصر أبي محمد مما هو معروف، وإنما هو مبين لاختصاره. ألا ترى إلى قوله: وصححتها على أبي بكر بن أبي عقبة عن جبلة بن محمود عن سحنون[63].

وقد حصل عليه الإقبال شرقاً وغرباً دراسة وشرحاً وتعليقاً واختصاراً من أئمة المالكية بالمغرب والأندلس وتركوا به المدونة ومختصراتها، وذكر القاضي عياض أنه ظهرت بركة هذا الكتاب على طلبة الفقه، وتيمنوا بدرسه وحفظه وعليه أكثرهم بالمغرب والأندلس[64]. وعلق ابن ناجي على كلام عياض فقال: قلت يعني في زمانه وأما في زماننا فما المعول إلا عليه، ومن ينظر مدونة سحنون الذي هو اختصارها يعلم فضيلة البراذعي في اختصارها[65]. وقد شهد له بذلك العلامة ابن خلدون عندما قال: إن شيوخ العلم اعتمدوه وأخذوا به حتى بعد ظهور كتاب جامع الأمهات لعمرو بن الحاجب... فهم مع ذلك يتعاهدون كتاب التهذيب[66].

وهذه الشهادة كافية في رد ما يفهم من كلام الحجوي الذي قال: «وشغل دوراً مهماً ـ أي كتاب «التهذيب» قبل ظهور مختصر ابن الحاجب[67] أي بعد ظهور مختصر ابن الحاجب لم يعد له دور. ونظراً لأهمية التهذيب عند العلماء فإن هؤلاء بالقيروان لها أفتوا بترك وطرح ورفض كتب البراذعي لتهمته لديهم ورخصوا في التهذيب وذلك لشهرة مسائله[68].

---

(63) معالم الإيمان جـ 3 ـ 147، الشاذلي النيفر: البراذعي وتهذيب المدونة، ملتقى القيروان مركز علمي مالكي 46.

(64) ترتيب المدارك جـ3 ـ ص708.

(65) معالم الإيمان جـ3 ـ ص747.

(66) المقدمة ص 450: المطبعة التجارية بمصر.

(67) الفكر السامي، جـ2 ـ 209.

(68) ترتيب المدارك جـ3 ـ 708 ابن عبد السلام الأموي: التعريف بالرجال المذكورين في جامع الأمهات ص275.

5 ـ أصول الفتيا لابن حارث الخشني:

وهو كتاب مطبوع متداول صدر عن الدار العربية للكتاب بتونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، وقد قام بتحقيقه مجموعة من العلماء كالشيخ محمد المجدوب والدكتور محمد أبو الأجفان (والدكتور عثمان بطيخ، وهو كتاب نزع منه مؤلفه إلى تأجيل الكليات الفقهية وإناطة المسائل بالضوابط مع استخدام طريقة الفقه الموضوعي حيث يقوم بجمع الفروع الفقهية التي تندرج تحت قضية واحدة من مختلف أبواب الفقه المعهودة، ليصوغها تحت عنوان واحد مثل باب الشروط، وباب الأمناء، وباب الوالد، وأحكام المرأة، وأحكام الغائب، وأحكام المجهول، وأحكام المريض وغيرها، وهو عمل جديد على عصره كان سباقاً به وقد تحدث المحققون للكتاب عن عمله في التأجيل للكليات الفقهية فقالوا: ولعل من أهم طرق التأليف الفقهي الطريقة التي تنزع إلى إبراز أصول المسائل، وإلى التنظير بين بعض الفروع، وإلى تقديم الكليات الفقهية، وإلى الإشارة إلى بعض الفروق. وهي الطريقة التي توخاها محمد بن حارث الخشني... وهي الطريقة التي انصهر فيها ميل صاحبها إلى محاولة تقعيد القواعد الفقهية، وإلى ميله إلى المقارنة بين أقوال علماء المذهب المالكي. وتبلور فيها حرصه على إعانة المفتين، كما تجلى فيها تأثره بنزعة التاريخ والرواية إلى جانب شغفه بالنظر واستعمال العقل[69].

6 ـ التبصرة لأبي الحسن اللخمي:

وهو تعليق على المدونة مفيد حسن حيث نزع فيه نزعة جديدة، فبدأ يتصرف في الأقوال بالنقد قبولاً ورداً، فانسلخ بهذا الصنيع من دور التطبيق إلى دور التفريع، حيث لخص الفاضل ابن عاشور عمل اللخمي بقوله...: بدأ يدخل عليه نزعة جديدة وهو الإمام أبو الحسن اللخمي فهو الذي ابتدأ يتصرف... بمعنى أنه ابتدأ يجنح إلى رجال دور التفريع في منزلتهم من

(69) أصول الفتيا: مقدمة التحقيق ص11 ـ 12.

الاجتهاد والمقيد فكان في شرحه على المدونة ـ التبصرة ـ يعتمد أحياناً على نقد الأقوال من ناحية إسنادها، فيعتبر أن أحد القولين أصح من القول الآخر أي إسناداً. وأحياناً ينتقدها من ناحية رشاقة استخراجها من الأصول التي استخرجت بها، وهو ما يعبر عنه بالأولى، يقول أحياناً: وهذا أولى بالنظر إلى أنه الأقرب إلى تحقيق المصلحة المرعية من الشرع في تفريع ذلك الحكم، وهو ما يقول فيه أحياناً: وهذا أرفع. وليس من الخفي ما اشتهر به الإمام اللخمي في هذا المعنى من التصرف في المذهب المالكي، حتى إن المتأخرين جعلوا تصرفات اللخمي في المذهب المالكي وما يأتي به من القول اختياراً[70].

وإن كان الإمام اللخمي في المنهج الجديد لا يلتزم كل الالتزام بمذهب إمامه... الإمام مالك رحمه الله فإنه لا يخرج غالباً عن تلك الأصول إلا بدليل من الكتاب أو السنة، فهو ملتزم بالدليل يدور معه حيث دار. قال الشيخ الشيباني: ومع أن اللخمي يدور مع الدليل فإن اختياراته التي اطلعت عليها في مختصر خليل لم يخرج أكثرها من مشهور المذهب المالكي[71].

وإلى جانب هذه المعالم الكبرى في ميدان التأليف الفقهي التي تحوي جميع فروع الفقه اهتم القيروانيون بالتأليف على الأبواب، فألف ابن سحنون كتاب «نوازل الصلاة» وكتاب «تحريم المسكر» «وكتاب الأشربة»، وألف أبو العرب كتاب «الوضوء والطهارة» وكتاب «الصلاة» وكتاب «الجنائز» وألف أبو الحسن القابسي «مناسك الحج» وألف أبو جعفر أحمد بن أحمد الفرسي القيرواني «313» كتاب «مواقيت الصلاة. كما اقتحم القيروانيون مجالات أخرى في تأليفهم لم تشملها المطولات الفقهية وإن كانت تعرضت بعض أجزائها مثل كتاب «أحكام السوق» ليحيى بن عمر «ـ/386هـ» الذي سبق به الاهتمام بأحد الميادين الراجعة إلى نظر المحتسب، وكتاب «تزكية الشهود وتجريحهم» لأبي الحسن القابسي، الذي يعد اللبنة في علم التوثيق وأحكام الدعاوى والتقاضي

(70) المحاضرات المغربية ص81.

(71) أبو الحسن اللخمي واختياراته الفقهية ـ بحث مقدم في ملتقى القيروان ـ مركز علمي مالكي ـ ص716.

وكتاب «أحمية الحصون». وله كتاب «الأموال لابن نصر أحمد الداودي» «403هـ».

وقد توسع نظر القيروانيين في هذا الميدان ليشمل مجال التربية والتعليم، فألف ابن سحنون كتابه «أدب المعلمين» وهو كتاب مطبوع، وألف أبو الحسن القابسي كتابه «الرسالة المفصلة لأحوال المعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين»، إلى جانب رسالة ابن أبي زيد التي ألفت في هذا المجال، كما أن للقيروانيين فضل السبق في شرح الموطأ، فألف ابن سحنون أول شرح عليه سماه «تفسير الموطأ» وألف أحمد بن نصر الداودي ثاني شرح عليه وسماه «النامي في شرح الموطأ»، وألف عبد الملك أبو مروان البوني القيرواني شرحاً على الموطأ، وغير ذلك من الكتب والمؤلفات المختلفة ذات الأثر الواسع في الغرب الإسلامي خصوصاً والعالم الإسلامي عموماً.

رابعاً: إسهامات القيروانيين في بناء المذهب المالكي:

لقد قام علماء القيروان بدور فعال في بناء المذهب المالكي إلى جانب نظراتهم في المدينة المنورة وقرطبة ومصر والعراق. وكانت الأعمال التي قاموا بها في هذا المجال قاسية وحاسمة في استواء المذهب على سوقه. وسنقوم بتلخيص بعض هذه الأعمال في النقاط التالية:

1 ـ تدوين المذهب المالكي:

إن الذي نعنيه بالتدوين هو تدوين الفروع المتمثلة في المسائل والفتاوى المتلقاة عن الإمام مالك رضي الله عنه، وأقوال الإمام مالك التي تضمنها الموطأ. فهذه تشكل في معظمها أصول المذهب ومبادئه العامة، وأمر تدوينها قد حسم فيه مالك نفسه بتأليفه الموطأ، أما مسألة الفروع التي أشرنا إليها سابقاً، والتي هي عماد المذهب، فإن فضل السبق في تدوينها كان لعلي بن زياد؛ فهو أول من كتب مسائل الفقه والفتاوى التي تكلم بها مالك بن أنس، ولم يكن حينها واحد من أصحاب مالك، حتى ابن القاسم دون الفقه والمسائل كتابة فأقبل

علي بن زياد على تصنيف المسائل وتبويبها، وخرّجها كتباً على مواضيع الأحكام الفقهية، وسمى جملة الكتاب بذلك الاسم الطريف الذي يُعَنْوِنُ عمله فسماه «خير من زنته»[72] وبعلي بن زياد يكون الفقيهان الجليلان اللذان قام عليهما دور تدوين الفقه المالكي اشتركا مع علي بن زياد وابن القاسم وهما أسد بن الفرات وسحنون عبد السلام بن سعيد التنوخي، فكان تكوّنهما به موجهاً لكل منهمنا أن يدون ويكتب الكتب الجامعة للمسائل الفقهية على قول مالك وأصحابه فكما دون علي بن زياد كتابه: «خير من زنته» ودون أسد بن الفرات مدونته التي لقبت فيما بعد «بالأسدية» وذهب سحنون يتدارك على أسد في أسديته فأخرج «المدونة»[73].

ومن هنا يتضح لنا أن أول خطوة وقعت في مجال تدوين المذهب المالكي كانت قيروانية.

2 ـ تاسيس مشهور المذهب:

لقد أسس الإمام سحنون مشهور المذهب المالكي من خلال مدونته التي هي عماد المذهب وأساسه بعد الموطأ.

هذه المدونة التي حوصل فيها ما تلقاه من علم معاصري مالك وأصحابه، وجمع من مشهور الفقه المالكي ما لم يجمعه أحد ممن لقي مالك نفسه وعلى هذا الأساس كانت «مدونته» الأصل الأصيل للمذهب في الفروع انبنى عليها كل ما جاء بعدها مباشرة أو بواسطة، وقد قرر علماء المذهب أنه لا يجوز لقاض ولا لمفت أن يقضي أو يفتي إلا بمشهور ما في مدونة الإمام سحنون، قال الزرقاني في شرحه على مختصر خليل عند قوله في باب القضاء: «فحكم بقول مقلده» أي بالمشهور أو الراجح من المذهب كرواية ابن القاسم عن الإمام مالك في المدونة، وكرواية غيره عن الإمام لتقديمها على قول ابن القاسم فيها، وأولى في غيرها، وعلى روايته في غيرها عنه. فإن لم يرو عن الإمام مالك فيها أحد شيئاً

(72) الفاضل بن عاشور: أعلام الفكر الإسلامي ـ ص26.

(73) الفاضل بن عاشور: المحاضرات المغربية ص77.

قدم قول ابن القاسم فيها على رواية غيره في غيرها عن الإمام وعلى قول غيره فيها وفي غيرها»[74].

وقال الشيخ الشيباني: «إذا وجد الحكم عن الإمام مالك في المدونة إما برواية ابن القاسم عنه أو برواية غيره عنه فلا يجوز الحكم ولا الفتوى بغيره، كما لا يجوز العدول عن قول مالك في المدونة إلى قول غيره في غيرها»[75].

3 ـ لقد حازت المدرسة القيروانية فضل السبق في الخروج من دائرة التفريع الفقهي للمسائل والحوادث إلى أبرز أصول المسائل، وإلى جمع النظائر حول كليات فقهية يرجع إليها عند حدوث الوقائع التي يرجع إليها بالقياس والمشابهة قصد تيسير سبل القضاء والإفتاء، وكان هذا المنهج مقدمة مرحلة التقعيد الفقهي التي أعقبتها بعد ذلك.

والذي جسد هذا المنهج هو محمد بن حارث الخشني الذي شق الطريق بكتابه «أصول الفتيا» أمام فقهاء المدرسة المالكية ليصوغوا القواعد الفقهية في المذهب، ويهتموا بإناطة المسائل بضوابطها، وذلك مما يسهل للمجتهدين والمفتين عملهم في استنباط الأحكام الشرعية[76].

منهج الاختيار في الفقه الذي سلكه الإمام اللخمي، والذي خرج به عن المنهج الذي اعتاده رجال دور التطبيق الذي كان يبحث في الصور والنوازل الحادثة، وينظر في الفتاوى والمسائل المأثورة فيطبقها عليها ليعطيها حكمها عند التشابه والتطابق، إلاّ أن اللخمي على الرغم من التزامه بهذه الطريقة أخذ ينقد تلك الأقوال المنقولة، وبدأ يدرس سندها ومستندها وأصلها الذي بنيت عليه، فيقبل منها ما يراه ملائماً ويرد ما لا يراه كذلك، فانبثق عن هذا العمل ما اصطلح على تسميته بالاختيارات التي سبق الحديث عنها عند الكلام على الإمام اللخمي وكتابه التبصرة، ليصبح هذا المنهج بعد ذلك هو مسلك أربعة من فحول المذهب وهم تلميذه الإمام المازري، وأبو الطاهر بن بشير، وابن رشد

(74) شرح الزرقاني على مختصر خليل: جـ7/ 124.

(75) سحنون فقيه مالكي: ملتقى الإمام سحنون ص51.

(76) أصول الفتيا: مقدمة التحقيق ـ ص34.

والقاضي عياض، ثم تتجدد هذه الطريقة في نهاية القرن السادس من طرف ابن رشد الحفيد في كتابه (بداية المجتهد).

والذي يمكن قوله في الختام أن المدرسة القيروانية شكلت العمود الفقري للمذهب المالكي في القرون الخمسة الأولى، والقلب النابض الذي يجدد له حيويته ومرونته كلما تطلب الواقع ذلك نتيجة تغيره بتغير معطيات الحياة ومتطلباتها.